

ارتفاع كلفة المعيشة وحمى التضخم تنهك الناس في البحرين (٢)

٢٠٠٧ شهد تضخم بنسبة ٩ مرات عن ٢٠٠٢ !



الدكتور حسين المهدي

كشف الخبير الاقتصادي الدكتور حسين المهدي في دراسة له أن الفصل الثالث من العام ٢٠٠٦ شهد زيادة لم يسبق لها مثيل، حيث بلغت الزيادة حوالي ١٠٪ أي بنحو ٩ مرات عن مثيلها في ٢٠٠٢. كما أشار إلى أن الفصل الرابع لعام ٢٠٠٦ والفصل الأول من العام ٢٠٠٧ زادت الأسعار بشكل مطرد وان هناك ١١٪ من سكان البحرين دون خط الفقر وذلك نهاية ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ودعا إلى مزيد من الدعم الحكومي ومزيد من مراقبة الأسعار للتقليل من الأعباء المعيشية والظروف الصعبة التي يعيشها المواطنون، وهذه مقدمة الدراسة في وقتنا الحاضر ومع بدء موسم المصروفات الكبرى والذي يشمل مناسبات ثلاث تستنزف ميزانية رب الأسرة البحريني واعني بها العودة الى المدارس وشهر رمضان الكريم والعيد السعيد والذي سبقته مصاريف سفرات الصيف لمن ترك حرارة جو البحرين ورطوبتها ونأي بنفسه وبعائلته لبعض الوقت بالسفر الى الخارج اثناء الاجازة الصيفية. ان الدراسة ادناه تأتي في وقتها المناسب لتسليط الضوء على التضخم أو ارتفاع الاسعار ومدى تأثيراتها وتداعياتها على مستوى المعيشة جراء ارتفاع تكاليف الاسرة. متطعين الى ان تخفف الزيادة والبالغة نحو ١٥٪ والتي من المقرر ان تصرف نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٧.

الأرقام تتحدث - التضخم عالميا وعربيا

من البديهي أن يتبادر الى الذهن: ما هي أكثر الشعوب معاناة من التضخم وما هي أقلها؟ أن أغلى دول العالم واتساما بمعدلات تضخم عالية (حسب إحصائيات عام ٢٠٠٣) هي سويسرا، وتليها الدنمارك فالسويد ثم بريطانيا وأمريكا ونيوزلندا وتركيا وكندا وتشيلي والبرازيل. أما على مستوى العالم العربي فعندما نلقي نظرة على التضخم مقاسا بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك (المؤشر الأول)، وباتخاذ سنة ١٩٩٥ كسنة أساس وهي تساوي (١٠٠) نجد أن السودان كانت بها أعلى نسبة، حيث ارتفعت الأسعار، إلى (٦٢٢,٤) أي أكثر من ستة أضعاف خلال تسع سنوات، وتأتي بعدها اليمن (٢٧٦) ثم مصر (١٥٦) وموريتانيا (١٥٥) والجزائر (١٥٢) ولبنان (١٣١) والأردن (١٢٤,٦) وتونس (١٢٣,٩) وسوريا (١٢٣,٥) والمغرب (١١٤,٣).

التضخم خليجيا

أما على صعيد الدول الخليجية فكانت قطر فترة التسعينات هي الأعلى من حيث معدل التضخم وارتفاع الأسعار بنسبة ٤,٩٪ ثم الإمارات ٢,٢٪ ثم البحرين ١,٧٪ والكويت ٠,٧٪، في حين كانت عمان ٠,٦٪ والسعودية ٠,٤٪ والسبب هو كبر واتساع أسواق المملكة العربية السعودية وشراء كميات ضخمة جدا من المواد الغذائية فاضت عن الدعم إلي تقدمه الحكومة لأهم السلع والخدمات. أما في عام ٢٠٠٣ فكانت الزيادة الأعلى في الأسعار تكمن في الإمارات (١٢٦,٧) ويعزى السبب الرئيسي إلى الطفرة العمرانية والنمو الاقتصادي

الكبير خاصة في دبي، ثم تأتي قطر (١٢٥,٥) فالكويت (١١٢,٥) وبعدها البحرين (١٠١,٤)، أما السعودية فقد تميزت أرقام أسعار المستهلك بالانخفاض ووصل المؤشر إلى (٩٥,٧) بما يعني أن قيمة الراتب زادت بحوالي خمس نقاط، وكذلك الأمر بالنسبة لعمان (٩٨,٣). وعند ما ننظر إلى أرقام عام ٢٠٠٥ نلاحظ أن العراق احتل المركز الأول بعد سقوط النظام السابق، حيث ارتفعت الأسعار من ٥٪ عام ٢٠٠٠ إلى حوالي خمسة أضعاف (٢٧٪) وإلى (٣٧٪) عام ٢٠٠٥. أما السودان فقد تحسن الوضع وانخفض معدل التضخم إلى ٥,٦٪، واليمن ١١,٤٪ وسوريا ٧,٤٪ ومصر ٤,٨٪ وتونس ٣,٩٪ وموريتانيا ٣,٨٪ والأردن ٣,٥٪ ولبنان ٢٪. أما في الدول الخليجية فكانت الإمارات عام ٢٠٠٥ هي الأعلى بحصولها على نسبة ٦,٢٪ ثم الكويت ٤,١٪ وقطر ٣٪ (مع نهاية عام ٢٠٠٦ ارتفعت النسبة إلى ٨,٨٪) والبحرين ٢,٦٪ (وصل إلى ١٠٪ عام ٢٠٠٦) وعمان ١,١٪ والسعودية ارتفعت أسعارها ولكن بنسبة منخفضة ٠,٧٪.

التضخم في البحرين

بعد العرض العام السابق حول وضع التضخم في الدول العربية عامة والخليجية خاصة، نعود إلى واقع الحال في البحرين بالتفصيل. حيث تشير الأرقام القياسية العامة لأسعار المستهلك إلى زيادة الأسعار بشكل مطرد، حيث بدأت الزيادة بنحو ١٪ عام ٢٠٠١، وبلغت زهاء ١٠٪ مع الفصل الثالث من العام الماضي ٢٠٠٦، وارتفع مؤشر الأرقام القياسية من ١٠٠,٩ نقطة عام ٢٠٠١ إلى ١٠٩,٧ نقطة في الفصل الثالث من العام الماضي، واستمرت الزيادة مع حلول فصل الشتاء وتلف الكثير من المواد الغذائية خاصة الزراعية منها. ولو ألقينا نظرة على السياسات المالية والنقدية في الفترات السابقة خاصة في التسعينات مع وجود أسعار النفط ومشتقاته منخفضة، كانت معدلات التضخم مقاسه بالرغم القياسي لأسعار المستهلك معتدلة بل منخفضة في بعض الأحيان بحدود ١٪ إلى ١,٧٪، حيث ساهمت السياسات المالية والنقدية والمصرفية في التحكم بالسيولة نوعا ما، كما ساهمت سياسات الإصلاح الاقتصادي لتشجيع الاستثمار على المحافظة على استقرار الأسعار وبقاء معدلات التضخم منخفضة في حدود مقبولة. أما بداية الارتفاع فيمكن القول انه مع بداية الألفية الثالثة وبشكل محدد السنوات الثلاث الأخيرة، بدأت معدلات التضخم ترتفع، وتراوحت عند مستويات ٢٪ و ٤٪، وعكست الزيادة في الأسعار في العام الماضي ٢٠٠٦،

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2.3	2.0	1.8	1.5	2.1	2.2	الدول المتقدمة
3.4	2.7	2.3	1.6	2.8	3.4	الولايات المتحدة
2.2	2.1	2.1	2.2	2.3	2.1	منطقة اليورو
2.0	1.3	1.4	1.3	1.2	0.9	المملكة المتحدة
-0.6	-	-0.3	-0.9	-0.8	-0.4	اليابان
2.2	1.8	2.7	2.3	2.5	2.7	كندا
2.1	1.9	1.8	1.7	2.4	2.0	الدول المتقدمة الأخرى
2.2	2.4	1.4	0.9	1.9	1.1	الدول الآسيوية حديثة التصنيع
2.7	2.3					استراليا
5.3	5.6	5.8	5.7	6.5	7.0	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة

المصدر (صندوق النقد الدولي)

معدلات التضخم في العالم خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥